بيان المجموعة العربية أمام اللجنة السادسة
الدورة التاسعة والسبعون للجمعية العامة للأمم المتحدة حول
"برنامج الأمم المتحدة للمساعدة في تدريس القانون الدولي ودراسته ونشره وزيادة تفهمه"
البند ٧٨ من جدول الأعمال
نيويورك، ١ نوفمبر ٢٠٢٤

السيد الرئيس،

يشرفني أن ألقي البيان التالي نيابة عن المجموعة العربية.

يمثل برنامج الأمم المتحدة للمساعدة في تدريس القانون الدولي ودراسته ونشره وزيادة تفهمه أحد أهم أدوات المنظّمة الأممية لتعزيز السلم والأمن الدوليين وتشجيع العلاقات الودية والتعاون بين الدول.

كما تسهم أنشطة برنامج المساعدة إسهاما كبيرا في تحسين المعرفة بالقانون الدولي، وتوطيد احترام مبادئ ميثاق الأمم المتحدة وتعزيز سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي.

لقد أحاطت المجموعة العربية علما بدورات الأمم المتّحدة الدراسية الإقليمية الثلاث في مجال القانون الدولي لأفريقيا، ولآسيا والمحيط الهادئ، ولأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وببرنامج الزمالات في مجال القانون الدولي، وهي تشدد بهذا الخصوص على أهمية وجود تمثيل متوازن لمختلف المذاهب والنظم القانونية في برامج التدريب، بما في ذلك تعدّد اللغات الذي لا يعد فقط "مبدأ تأسيسي" للأمم المتحدة بل أصبح "قيمة أساسية للمنظمة". كما يجب أن تتناول هذه الدورات الإقليمية مواضيع خاصة بالمنطقة المعنيّة، إلى جانب المسائل الأساسية الأخرى في القانون الدولي.

وتؤكد المجموعة العربية بأن الأنشطة التي يضطلع بها برنامج المساعدة تتّسم بأهمية قصوى بالنسبة لها، خاصة من منظور بناء القدرات الوطنية، وتحظى باهتمام متزايد في أوساط الدبلوماسيين والمحامين والقضاة والموظفين الحكوميين والخبراء والباحثين في مجال القانون.

ولكي يحتل القانون الدولي مكانة هامة في تدريس التخصّصات القانونية في كل الجامعات العربية، فإن المجموعة العربية تشجّع شعبة التدوين التابعة لمكتب الشؤون القانونية على تنظيم دورات دراسية إقليمية في مجال القانون الدولي باللغة العربية تخص المنطقة العربية وتعكس اهتماماتها كمنطقة جغرافية عابرة للأقاليم لها خصوصياتها.

وفيما يخص برنامج الزمالات في مجال القانون الدولي المنظّم في لاهاي منذ عام ٢٠١٠ والذي يوفّر تدريبا شاملا يقدّمه فقهاء ومهنيون متخصّصون في القانون الدولي من ذوي المؤهّلات العالية من مختلف المناطق والنّظم القانونية، فإن المجموعة العربية تدعو شعبة التدوين، بصفتها الجهة المنظّمة، إلى زيادة التنوع الجغرافي للمحاضرين في الحلقات الدراسية التي تنظّمها، لاسيما بإشراك قدر الإمكان أساتذة وخبراء ومختصّين في القانون الدولي من الجامعات والمعاهد العربية.

كما تعرب أيضا عن تقديرها للجهود التي يبذلها الأمين العام من أجل تعزيز أنشطة التدريب في مجال القانون الدولي ونشره، لاسيما فيما يخص دعم إنشاء شبكة الخرّيجين المشاركين في برامج التدريب التي تنظم في إطار برنامج المساعدة.

تثمّن المجموعة العربية عمليات التحديث التدريجي لمنشورات الأمم المتحدة الإلكترونية التي تقوم بها شعبة التدوين باعتبارها أداة فعّالة لنشر ثقافة القانون الدولي على نطاق واسع وتدعوها بهذا الخصوص إلى مراعاة التكافؤ قدر الإمكان بين اللغات الرسمية، لاسيما فيما يخص اللغة العربية، في تطوير مكتبة الأمم المتحدة السمعية البصرية للقانون الدولي باعتبارها إسهاما رئيسيا في تدريس القانون الدولي ونشره في جميع أنحاء العالم.

فيما يخص النشر المكتبي الذي تقوم به شعبة التدوين، لا سيما فيما يخص نشر موجز الأحكام والفتاوى والأوامر الصادرة عن محكمة العدل الدولية باللغتين الإنجليزية والفرنسية، اللتان تعتبران لغتي العمل الوحيدتين للمحكمة، فإن المجموعة العربية ترى بأنه من باب الإنصاف كان بالأحرى أن يتم نشر هذه الموجزات بصفة أوّلية باللغات الرسمية الأخرى للأمم المتحدة والتي

لا تعد لغة عمل للمحكمة، حيث كثيرا ما تكون هي السبيل المرجعي الوحيد بالنسبة للمدرّسين والباحثين والطلبة في الجامعات للاطّلاع على الاجتهاد القضائي للمحكمة.

كما تدعو المجموعة العربية الى أهمية أن يتم نشر الحولية القانونية للأمم المتحدة *United Nations Judicial yearbook* باللغة العربية أيضاً، والتي تتضمن بعض الوثائق ذات الطابع القانوني الخاصة بالأمم المتحدة والمنظمات الحكومية الدولية، الامر الذي يمكن المختصصين والباحثين القانونيين الذين يتحدثون اللغة العربية من الاستفادة من هذه الحولية.

ولما كانت المجموعة العربية حريصة على فعالية وكفاءة "برنامج الأمم المتحدة للمساعدة في تدريس القانون الدولي ودراسته ونشره وزيادة تفهمه"، وعلى قيامه بدوره المنشود في زيادة الإلمام والمعرفة بقواعد القانون الدولي، وضرورة احترام مبادئ ميثاق الأمم المتحدة، وتعزيز سيادة القانون، والامتثال للقانون الدولي، فإن المجموعة العربية تستنكر وتدين شغل إسرائيل، القوة القائمة بالاحتلال، لمنصب العضو في اللجنة الاستشارية. إسرائيل التي تواصل احتلالها غير المشروع للأراضي العربية وتتحدى العالم بأسره بانتهاكاتها المتكررة للقانون الدولي، وكافة الأعراف الدولية، ولا تحترم الأمم المتحدة وميثاقها الذي تم تمزيقه من قبل ممثليها داخل الجمعية العامة أمام الملاء، وتستهدف موظفيها وتجرم المنظمات الوكالات التابعة وبالأخص الأونورا لا تنتمي إلى اللجنة الاستشارية والأمم المتحدة. فياله من تناقض مشين أن تشغل إسرائيل - التي تنتهك القانون الدولي يوماً تلو الاخر على مدار ٧٦ عاما - منصباً في لجنة تعنى بالقانون الدولي.

ختاماً السيد الرئيس، تعرب المجموعة العربية عن امتنانها للدول الاعضاء التي قدّمت تبرعات مالية وعينية لزيادة عدد الزمالات المقدّمة، وتؤكّد في الوقت ذاته على أهمية تمويل أنشطة هذا البرنامج من الميزانية العادية للمنظّمة.

وشكرا.